

اختيار سياسة سعر الصرف ومحددات النمو الاقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر -

بن عبيزة دحو*، بن عطية محمد**،

الإرسال: 2021/01/04

القبول: 2022/03/04

النشر: 2022/05/09

ملخص: أضحى الاهتمام منصبا في الآونة الأخيرة في أدبيات الاقتصاد بدراسة الظواهر النقدية لِمَا لهذه المتغيرات من أهمية بالغة في تحريك الآلة الاقتصادية نحو ما تصبوا إليه الحكومات من سياسات و في أولوياتها النمو والتنمية الاقتصادية قصد الوصول إلى هذه الأخيرة وبأقل التكاليف، وهي من الأهداف الأساسية على مستوى الاقتصاد الكلي في المدى المتوسط والطويل بالنسبة للدول النامية، ومن خلال ذلك أصبح لسعر الصرف كسياسة تساهم في تحريك وتطوير الاقتصاد الوطني في الجزائر بما لها من أثر بارز على مختلف متغيرات الاقتصاد الكلي ومحدداته، وتأتي هذه الدراسة كمساهمة في توضيح مدى فعالية أنظمة سعر الصرف على المتغيرات السابقة الذكر.

الجزائر كواحدة من دول العالم النامية اهتمت بنظام أسعار الصرف الذي شهد تحولا خاصة بعد التحول من نمط الاقتصاد الموجه الذي تميز بالانتماء بالجزائر بسياسة تثبيت أسعار الصرف إلى الاقتصاد الحر واقتصاد السوق الذي تميز هو الآخر بالتحول إلى الأنظمة الوسيطة وسعر الصرف العائم المدار، فمن خلال الدراسات النظرية والتجريبية كلا النظامين لهما أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر والدول النامية ولكن النظام الثابت لأسعار الصرف أكثر فاعلية في تحقيق نمو اقتصادي أعلى، كما أوضحت الدراسة أنه لا يمكن الجزم: أي من هذين النظامين له آثار إيجابية على النمو في كل الظروف وفي كل الأحوال الاقتصادية، بعبارة أخرى كل نظام اقتصادي في كل قطر له مميزات وخصائص تُلزِمُه باختيار ما يناسبه من أنظمة الصرف الوسيطة أو الثابتة وليس هناك نظام يصلح لأي بلد وفي كل الظروف.

الكلمات المفتاحية: أسعار الصرف، النمو الاقتصادي، أنظمة الصرف، نظام التعويم، النظام الوسيط، نظام التثبيت.

تصنيف JEL : O47، F31، E44، E52.

Selecting the exchange rate policy and determinants of economic growth, a standard study "case of Algeria"

Abstract: The importance of the exchange rate has emerged as a policy that contributes to the movement and development of the national economy in Algeria, which has a significant impact on the various macroeconomic variables and determinants. This study contributes to highlighting the effectiveness of the exchange rate systems on the aforementioned variables,

Algeria, like other developing countries, was interested in the exchange rate regime, which underwent a special transformation after the transformation of the

* أستاذ محاضر، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر، daho.benabiza@univ-mascara.dz (المؤلف المرسل)

** أستاذ مساعد، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر، mohamed.benatia@univ-mascara.dz

trend-oriented economy characterized by Algeria's commitment to the policy of fixing exchange rates to the free economy and the market economy, which was characterized by the transformation to intermediate systems and the floating floating exchange rate through theoretical and empirical studies Both systems have a positive impact on economic growth in Algeria and developing countries but the fixed exchange rate system is more effective in achieving higher economic growth. The study concluded that it is not possible to determine which of these systems has positive effects on growth in each Circumstances and in all economic conditions in other words, every economic system in each country has advantages and characteristics require him to choose what suits him or from the intermediate fixed exchange systems and there is no system fit for any country and in all circumstances.

Keywords : exchange rate, economic growth, drainage systems, flotation system, installation system.

JEL Classification : O47, F31, E44, E52.

مقدمة :

أضحى الاهتمام منصبا في الآونة الأخيرة في أدبيات الاقتصاد بدراسة الظواهر النقدية لِمَا لهذه المتغيرات من أهمية بالغة في تحريك الآلة الاقتصادية نحو ما تصبوا إليه الحكومات من سياسات و في أولوياتها النمو والتنمية الاقتصادية قصد الوصول إلى هذه الأخيرة وبأقل التكاليف وهي من الأهداف الأساسية على مستوى الاقتصاد الكلي في المدى المتوسط والطويل بالنسبة للدول النامية .

وفي هذا الشأن فالجزائر عانت ولفترات طويلة من اختلالات في ميزان المدفوعات أدى إلى تدهور قيمة العملة الوطنية وتعدد سياسات أسعار الصرف مما انجر عنه آثار وخيمة على الأداء الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام على المدى الطويل والقصير ، لذا كان لزاما على السلطات الرسمية إيجاد الآليات الفاعلة والناجعة من أجل المساعدة على ضمان استقرار أسعار الصرف بشكل يضمن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتفادي الوقوع في أزمات من شأنها المساس بوتيرة التنمية الاقتصادية في الجزائر .

إن وجود عملة وطنية قوية يرتبط ارتباطا وثيقا بوجود اقتصاد قوي ذو أسس متينة ، وأساس كل عملية تنمية تحقيق معدلات نمو اقتصادي تخرج بالاقتصاد الوطني من مراحل الانعاش المتوالية والمتتالية إلى بر الأمان وبالتالي يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيسي التالي :

الإشكالية :

ما مدى تأثير سياسة سعر الصرف المنتهجة في الجزائر على النمو الاقتصادي ؟

فرضيات الدراسة :

H₀ 1 تؤثر سياسة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر .

$H_0 2$ يؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر .

$H_0 3$ يؤثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر .

أهداف البحث :

يمكن أن تتلخص أهداف البحث في النقاط التالية

- محاولة إبراز مدى الدور الذي يمكن أن يؤديه تغيير أسعار الصرف على الاقتصاد الكلي والخسائر التي يمكن أن يتكبدها الاقتصاد من الصدمات المتأتية عن تغير هذا الأخير .
- الأزمات في أسعار النفط ومدى تأثيرها على الهيكل الاقتصادي عموما وعلى قيمة الدينار الجزائري على وجه الخصوص.
- الأهمية البالغة لسعر الصرف وإدارته من أجل رفع القدرة التنافسية للاقتصاد .
- فلاحتيار السليم لسياسة سعر الصرف لما يميز الاقتصاد الوطني من خصائص قد يؤدي إلى تنشيط الاقتصاد الوطني في المديين المتوسط والطويل .

عند دراستنا لموضوع سعر الصرف سوف نعتمد المنهج الوصفي الإحصائي التحليلي من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للموضوع وبعدها استخدام المنهج القياسي التجريبي في دراسة حالة الجزائر من خلال دراسة العلاقات السببية بين سياسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

1- سياسات سعر الصرف في الجزائر :

1-1 مفاهيم عامة حول سعر الصرف

يعرف سعر الصرف على أنه النسبة التي على أساسها يتم مبادلة عملة دولة ما بعملة دولة أجنبية أخرى (Bénassy-Quéré, 1993) ويمكن القول أن سعر الصرف لعملة دولة ما هو عدد الوحدات من العملات الأجنبية التي تعادل الوحدة الواحدة من العملة الوطنية وهذا ما يسمى "بالتسعيرة المؤكدة" كما يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تعادل الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية وهذا ما يسمى "بالتسعيرة غير المؤكدة" (بريري، 2011)، ومن هنا تبرز أهمية سعر الصرف كونه حلقة الوصل بين الاقتصاد الداخلي (المحلي) والاقتصاد الخارجي (الدولي) وفي نفس الوقت المحدد لقدرة الاقتصاد على التنافسية ، وتتم عمليات الصرف فيما يسمى بسوق الصرف (Marché de change) وهو المكان الذي يتم فيه تبادل العملات المختلفة (غازي، 2001) ، ما يعبر سعر الصرف عن العلاقة العكسية لأسعار السلع والخدمات بين الدول المعينة و الدول الأخرى أي بمعنى آخر تتمثل هذه العلاقة كالآتي: (حيدر عباس وآخرون، 2005، ص8)

أي إن سعر صرف عملة ما X مقابل عملة أخرى Y هو ما يقابل وحدة واحدة من العملة X من وحدات (أو جزء من وحدة) العملة الأخرى Y ،

لذلك فإن سعر صرف العملة X بالنسبة للعملة y هو :

$$1 x = 50 y$$

معادلة (1)

أما سعر صرف للعملة y بالنسبة للعملة x فهو: (حيدر عباس وآخرون، 2005، ص8)

$$y = 1/50 x$$

معادلة (2)

ولتوضيح الرؤية أكثر من زاوية أخرى. فمثلا سعر صرف الدينار الجزائري في يوم 01 / 01 / 2015 هو 80 دينار للدولار الواحد و 101 دينار لليورو وهكذا. وقد يعطى سعر الصرف في شكل مزدوج أو ثنائي مثل: $US/DA=79.5312/80.7825\$$ ، وهذا يعني أن سعر بيع الدولار هو في أي بنك جزائري هو 80.7825 دينار وسعر شرائه هو 79.5312 دينار للدولار الواحد. عادة ما يكون سعر البيع أعلى من سعر الشراء. (جبار، 2014)

1-1-1 : صيغ سعر الصرف

1-2-1-1: سعر الصرف الاسمي

سعر الصرف الاسمي " هو مقياس عملة احدى البلدان التي يتم تبادلها بقيمة عملة بلد آخر ويتم تحديده تبعا للعرض والطلب عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما ، ولهذا يمكن أن يتغير سعر الصرف تبعا لتغير العرض والطلب "السعر الذي يعبر به عن سعر عملة بواسطة عملة أخرى (الغالي، 2011، ص29)، ويتحدد وفقا لقوى العرض والطلب في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، حيث يستعمل في إجراء صفقات البيع والشراء للعملات المختلفة. سعر الصرف الاسمي قد يكون رسميا كما قد يكون موازيا. (جبار، 2014)

يتغير سعر الصرف الإسمي يوميا، وهذه التغيرات تسمى تدهو را أو تحسنا، كما يمكن لسعر الصرف أن يأخذ منحى اتجاهيا مغايرا لمستواه الحالي في الأجل الطويل، وكذلك يمكن أن يتذبذب بشدة تبعا لظروف العرض والطلب. ويمكن تثبيت سعر الصرف الإسمي إذا حافظت السلطات على مستوى مستقل لسعر الصرف الإسمي إما عن طريق التدخل (بيع أو شراء العملات) في سوق الصرف أو عن طريق عدم السماح بتنفيذ المعاملات بالنقد الأجنبي من خلال مؤسسة رسمية (البنك المركزي) وبسعر محدد قانونيا. (Harrison et Autres, 2004, p 303)

وينقسم سعر الصرف الإسمي إلى سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت بنفس العملة في نفس البلد، وفي الواقع لا يهم الأعوان الاقتصاديون مستوى سعر الصرف الإسمي بقدر ما يحويه من قوة شرائية أي كمية السلع التي يتم اقتناؤها بنفس المبلغ من العملة المحلية وهو ما يعرف بسعر الصرف الحقيقي. (بن قدير، 2013، ص15)

أ _ سعر الصرف الاسمي الرسمي:

هو سعر الصرف المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية

ب _ سعر الصرف الاسمي الموازي :

هو سعر الصرف المعمول به في الأسواق الموازية

1-2-2 : سعر الصرف الحقيقي :

هو السعر الذي يرمز إلى عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية ، كما يعتبر كمقياس للقدرة التنافسية للبلد وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قرارا. (الغالي، 2011، ص31)

أو هو السعر النسبي للسلع والخدمات بين دولتين كأن نبادل 1 طن من التمر الجزائري مع 10 طن من البطاطا الكندية.

ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

حيث:

$$TCR = \frac{eP^*}{P}$$

سعر الصرف الاسمي .: e

* P : متوسط سعر السلع الأجنبية.

P : توسط سعر السلع المحلية.

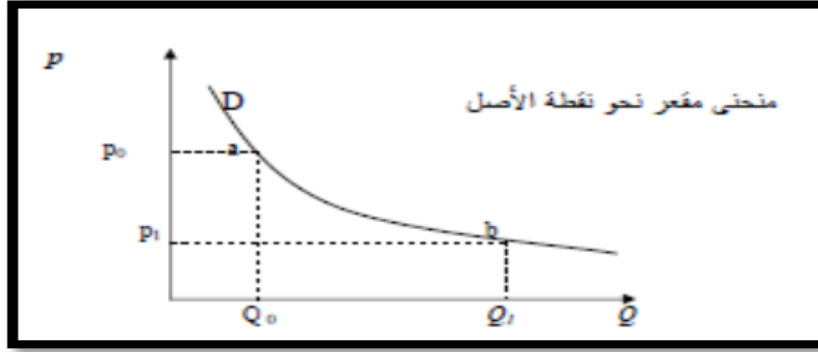
$$TCR = \frac{eP^*}{P}$$

من العلاقة يمكن اعتبار أن سعر الصرف الحقيقي محسوب كمؤشر أسعار، ولذا فإن مستواه ليس له تفسير طبيعي وفي سنة الأساس يساوي الواحد ومعنى ذلك أن سعر الصرف الحقيقي هو عبارة عن سعر الصرف الاسمي مرجحا بمستويات الأسعار النسبية (وهناك مقاييس أخرى يمكن استخدامها من بينها مستويات الأجور النسبية) . لذلك اذا كان معدل التضخم في الدولة المعنية أسرع من نظيره في دولة أخرى ، فينبغي أن TCR يرتفع سعر الصرف الاسمي من أجل تثبيت سعر الصرف الحقيقي و الجدير بالذكر أن أي انخفاض في ويعني انخفاض أسعار السلع المحلية TCR تعتبر تحسنا حقيقيا، أما التخفيض الحقيقي فهو يوافق الارتفاع في مقارنة بأسعار السلع الأجنبية. (باريك، 2014، ص04)

1-2-3 : سعر الصرف التوازني :

هو سعر الصرف الذي بتأؤم مع التوازن الاقتصادي الكلي أي يحقق التوازنات الاقتصادية ، فسعر الصرف التوازني e_t^* يمثل توازن مستلزم لميزان المدفوعات عند نمو الاقتصاد بشكل طبيعي ، ومنه فإن سعر الصرف التوازني هو الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة فالصدمات النقدية المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني، بالإضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني ولهذا فإنه من الضروري تحديد هذا المستوى ومن ثم تحديد مجراه ويمكن معرفة سعر الصرف التوازني عند معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات أساسيات الوضع الاقتصادي وبالتالي معرفة كيفية تأثير هذه الأساسيات على الصرف ومنه تكون مؤشرات لسعر الصرف التوازني (شيباني، 2009، ص18)

يعتمد سعر الصرف التوازني على العرض والطلب على الصرف، وحتى يتسنى لنا الحصول على نقطة توازن تمثل سعر الصرف التوازني لابد تحقيق المساواة بين العرض والطلب، وهو ما سنراه من خلال تحليل كل من منحني العرض والطلب من الصرف. (العباس، 2003)



المصدر: (مندور، 2006، ص123)

الشكل (1): منحنى الطلب على الصرف الأجنبي

حيث تمثل كل من (P) و (Q) كل من الأسعار والكميات على الترتيب، نلاحظ من الشكل 01 أعلاه أن المنحنى مقعر نحو نقطة الأصل مما يعني أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي ويعبر عن هذه العلاقة بمنحنى الطلب على العملة الأجنبية، أما العلاقة العكسية فهي راجعة إلى ارتفاع أسعار الصرف الأجنبية التي تجعل الواردات أكثر تكلفة وتنخفض تكلفة هذه الأخيرة بانخفاض الأسعار. (مندور، 2006 ص124)

2- العلاقة بين أنظمة سعر الصرف و النمو الاقتصادي:

حاولت الكثير من الدراسات تسليط الضوء على أنظمة سعر الصرف و النمو الاقتصادي من خلال مجموعة من الدراسات السابقة إلى أنها لم تتوصل بعد إلى تمييز صلة واضحة حول هذه العلاقة بالرغم من التنوع في طرق الاقتصاد القياسي و تعدد التصنيفات المستعملة في الدراسات.

سنحاول في هذا الجزء من البحث تسليط الضوء على طبيعة هذه العلاقة من خلال الالتفات إلى الدراسات التي سبقتنا لهذا الموضوع ومحاولة إيجاد صبغة العلاقة بين أنظمة الصرف والنمو الاقتصادي ، وكما كرنا سابقا فإن لسعر الصرف آثار مختلفة التركيز على النمو من خلال قنوات عدة منها التضخم وموازن المدفوعات وغيرها من قنوات التأثير التي يمكننا أن تشكل أثرا من قريب أو بعيد وبطريقة مباشرة أو غير مباشرة على النمو الاقتصادي، فسعر الصرف له آثار على التضخم ويستعمل من أجل كبح جماح التضخم كما أنه يثر بشكل مباشر على الاستثمار الأجنبي المباشر وهذه تعتبر من محددات النمو الاقتصادي

2-1 الدراسات التجريبية حول تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي :

عند الخوض في هذا البحث صادفنا العديد من المشاكل خاصة في الدراسة التطبيقية من أجل إسقاط الدراسة النظرية لتأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر على وجه الخصوص

و نحن بصدد البحث عن المراجع و المصادر المتعلقة بموضوع أثر نظام سعر الصرف على النمو الاقتصادي استوفقتنا مجموعة من الدراسات التي تم وضعها كحجر اساس في بناء هذا الموضوع و التي منها:

أ/ الدراسات العربية :

1/ قام الباحثان **sassiHaithem et AlouiChaker** ، في مقال بمجلة الاقتصاد الدولي 2005، بتوضيح الأسس النظرية للعلاقة بين أنظمة الصرف و النمو الاقتصادي، ثم قاما باختبار صحة الفرضيات النظرية في دراسة قياسية، لإثبات طبيعة العلاقة بين أنظمة الصرف و النمو الاقتصادي لعينة تتكون من 53 دولة خلال الفترة الممتدة (1973-1998) وهذا باستعمالهما طريقة panel للاقتصاد القياسي فتوصلوا إلى:

- أن أنظمة سعر الصرف سواء الثابتة أو المرنة أو الوسيطة لها تأثير إيجابي على النمو.

2/ و تبين دراسة **Safia Daly Mohamed** نشرت في شكل مقالين في مجلة الاقتصاد تصدر عن جامعة ميونخ – ألمانيا للعدد الصادر في ماي و جويلية 2007، المقال الأول بعنوان موضوع اختيار نظام سعر الصرف في اقتصاديات الدول الناشئة التي خلصت فيه إلى تأكيد فرضية Fankel (1999) "لا يوجد نظام سعر الصرف عالمي لكل الدول"، و المقال الثاني تناول موضوع أنظمة سعر الصرف طريقها إلى التعويم، كما بين محددات و أسس اختيار أنظمة سعر الصرف و بشيء من التفصيل وضح العلاقة بين أنظمة سعر الصرف و أداء الاقتصاد الكلي محددات مبررات اتجاه أنظمة الصرف الدولية إلى التعويم حين توصل في الأخير إلى :

- تطور سوق الصرف يساهم في الرفع من زيادة المصادقية للسياسة النقدية التي بدوره تنعكس بالإيجاب على النمو الاقتصادي.

3/ في حين جاءت دراسة **بريري محمد أمين** (أطروحة دكتوراه بجامعة الجزائر بعنوان : الاختيار الأمثل لنظام الصرف و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية) التي توصل الباحث من خلالها باستخدام التحليل القياسي و الاقتصادي إلى:

- أن تطور سعر صرف الدينار الجزائري كانت له علاقة سلبية مع تطور النمو الاقتصادي الذي مازال مصيره، مرهونا بوضعية أسعار النفط في الأسواق العالمية.

4/ أما في دراسة **لجعفري عمار**: بعنوان إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية –دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2010) أطروحة ماجستير بجامعة بسكرة توصل من خلال هذه الدراسة إلى:

- أنه لا يوجد نظام صرف يلائم كل البلدان و كل الأوقات و أن عملية الاختيار بين التثبيت و التعويم تصبح أكثر صعوبة إذا كان الاقتصاد يجمع بين الاختصاص المرححة لسياسة التثبيت و الخصائص المرححة لسياسة التعويم
- و قد توصل الباحث و بعد دراسته لحالة الجزائر إلى أن نظام سعر الصرف المدار هو النظام الملائم

للاقتصاد الجزائري في الفترة الراهنة مع التدرج في عملية تحرير الدينار الجزائري

5/ ولكن فيما يخص دراسة **جبوري محمد** : أطروحة دكتوراه بجامعة تلمسان بعنوان تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم و النمو الاقتصادي : دراسة نظرية و قياسية باستخدام بيانات بانل تشير نتائج هذه الدراسة إلى

- وجود تأثير إيجابي للأنظمة القطبية و بشكل خاص للنظام العائم على النمو الاقتصادي ، بينما تقلل الأنظمة الوسيطة من النمو . تؤكد هذه النتائج إذن على أن النظام العائم يكون الأكثر ملائمة لتحفيز و زيادة النمو الاقتصادي.

6/ لتلخص دراسة قارة ابراهيم: أطروحة ماجستير بجامعة تلمسان بعنوان أثر أنظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية لحالة الجزائر (1974-2009) حيث و بعد تقدير نموذج تصحيح الخطأ ذو المنتجه VECM إلى النتيجة التالية:

- غياب أي أثر معنوي لمتغيرة نظام سعر الصرف على معدل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3 النموذج ، المتغيرات ، والمنهج القياسي : الدراسة القياسية

3-1 النموذج ومتغيرات الدراسة :

للإجابة عن الاشكالية المطروحة في هذه الدراسة ، اعتمدنا على النموذج الطي سيأتي لاحقا، هذا النموذج هو عبارة عن خلاصة للدراسات السابقة كما أن النموذج المراد تقديره للعلاقة الموجودة بين أنظمة أسعار الصرف والنمو الاقتصادي كأهم مؤشر من مؤشرات التنمية الاقتصادية وبعض المتغيرات لقياس هذا الأثر تمت صياغة النموذج السابق حسب المعطيات المتوفرة لدى الباحث واستنادا على النماذج السابقة، ولغرض تقليص تباين السلاسل الزمنية سوف نأخذ جميع المتغيرات بشكلها اللوغارتمي حتى لا تكون النتائج المحصل عليها مضللة وعارية عن التعبير الصحيح وعليه فتوصيف متغيرات الدراسة على الشكل الرياضي التالي :

$$\log PIB = \alpha_0 + \alpha_1 \log DD + \alpha_2 \log TCH + \alpha_3 \log INVE + \alpha_4 \log INVL + \alpha_5 \log M2 + \alpha_6 \log GD + \varepsilon_{it}$$

حيث تمثل :

PIB معبرا به عن النمو الاقتصادي يمثل الناتج المحلي الاجمالي

DD تمثل درجة الانفتاح التجاري .

TCH سعر الصرف الرسمي .

INVE كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر

INVL الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي .

M2 الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع .

GD الانفاق الاستهلاكي الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي .

ε_{it} حد الخطأ العشوائي .

α_i : معاملات النموذج المراد تقديرها

2.3 اختبار الاستقرارية والسببية للسلاسل الزمنية :

من مميزات النموذج انه يمكن تطبيق اختبارات السببية، السببية في الاقتصاد مختلفة في معناها عن السببية في أي استعمالات أخرى. تشير الى مقدرة متغير بالتنبؤ (وبذلك يسبب) للمتغير الآخر. نفترض ان هناك متغيرين y_t, x_t يؤثران كل منهما على الآخر بمتباطئة موزعة. العلاقة بين المتغيرين يمكن اسرها بنموذج. في هذه الحالة من الممكن ان نقول

$$أ) \quad y_t \text{ تسبب } x_t,$$

$$ب) \quad x_t \text{ تسبب } y_t,$$

ج) هناك رد فعل ثنائي الاتجاه (السببية بين المتغيرات)

د) المتغيران مستقلان. يجب ايجاد الطريقة المناسبة والتي تسمح باكتشاف علاقة السببية والتأثير بين المتغيرات.

(Granger, 1969) طور اختبار بسيط لتعريف السببية كما يلي: المتغير y_t يقال انه يسبب x_t Granger, اذا

كانت x_t , يمكن ان يتنبأ بها باستخدام القيم المتباطئة للمتغير y_t .

3-2-1 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية :

إن الهدف من دراسة استقرارية السلاسل الزمنية هو التعرف على ما إذا كان السلاسل لا تتغير هيكلتها من فترة

إلى أخرى، والتوصل إلى الإجابة الخاصة بصلاحية السلاسل.

• إذا كانت $|F^t| < |F^c|$ نقبل الفرضية H_0 والسلسلة في هذه الحالة مستقرة .

• إذا كانت $|F^t| > |F^c|$ نرفض الفرضية H_0 وبالتالي تكون السلسلة غير مستقرة. (عطية، 2001)

وقد جاءت نتائج دراسة استقرارية السلاسل الزمنية موضحة في الجدول التالي¹.

الجدول (01) : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

النتيجة	الفرق الثاني		الفرق الأول		المستوى		المتغير
	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	
مستقرة بعد الفرق الأول	-	-	-1.95	-4.81	-1.95	1,22	Log PIB
مستقرة بعد الفرق الأول	-	-	-1.95	-4,70	-1.95	-1,41	Log DD
مستقرة بعد الفرق الأول	-	-	-1.95	-4,55	-1.95	-1.05	Log INVE
مستقرة بعد الفرق الأول	-	-	-1.95	-2,62	-1.95	1.53	Log INVL
مستقرة بعد الفرق الأول	-	-	-1.95	-5,49	-1.95	1,44	Log TCH
مستقرة بعد الفرق الأول	-	-	-1.95	-5,39	-1.95	1.58	Log M2
			-1.95	-5.24	-1.95	-0.04	Log GD

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews

من خلال الجدول الخاص باختبار استقراريته السلاسل الزمنية أن كل السلاسل الزمنية كانت مستقرة بعد الفرق

الاول لأن $|ADF|$ المحسوبة أكبر من $|ADF|$ المجدولة

Pib : تمثل معدل النمو الاقتصادي،:

نلاحظ أن السلسلة ليست مستقرة في المستوى مستقرة لأن $|1,22| > |1,95|$ ، ولكنها مستقرة بعد

الفرق الأول لأن $|ADF|$ بعد الفرق الأول لأن المحسوبة أكبر من $|ADF|$ المجدولة حيث أن

$|4,85| < |1,95|$.

DD: تمثل الانفتاح التجاري:

نلاحظ أن السلسلة ليست مستقرة في المستوى لأن $|ADF|$ المحسوبة أقل من $|ADF|$ المجدولة حيث أنه

من جدول اختبار استقرار السلاسل الزمنية لدينا $|1,41| > |1,95|$ ، و لكن السلسلة جاءت مستقرة بعد

الفرق الأول لأن $|ADF|$ المحسوبة أكبر من $|ADF|$ المجدولة حيث أن:

$|4,70| < |1,95|$.

INVE : تمثل الاستثمار الاجنبي المباشر

نلاحظ أن السلسلة ليست مستقرة في المستوى لأن $|ADF|$ المحسوبة أقل من $|ADF|$ الجدولة حيث أنه من جدول اختبار استقرار السلاسل الزمنية لدينا $-1,05 > -1,95$ ، و لكن السلسلة جاءت مستقرة بعد الفرق الأول لأن $|ADF|$ المحسوبة أكبر من $|ADF|$ الجدولة حيث أن $-4,55 < -1,95$.

INVL : تمثل الاستثمار المحلي :

نلاحظ أن السلسلة ليست مستقرة في المستوى لأن $|ADF|$ المحسوبة أقل من $|ADF|$ الجدولة حيث أن حيث أنه من جدول اختبار استقرار السلاسل الزمنية لدينا $-1,53 > -1,95$ ، و لكن السلسلة جاءت مستقرة بعد الفرق الأول لأن $|ADF|$ المحسوبة أكبر من $|ADF|$ الجدولة حيث أن: $-2,62 < -1,95$.

ومن دراسة الاستقرارية يمكن أن نخلص الى نتيجة مفادها أن كل السلاسل الزمنية مستقرة عند نفس الدرجة مستقرة بعد الفرق الأول لأن $|ADF|$ المحسوبة أكبر من $|ADF|$ الجدولة عند درجة استقراره 5%

2-2-3 نتائج اختبار السببية :

إن معرفة نتائج السببية ضروري من اجل معرفة العلاقة بين متغيرات نموذج الدراسة القياسية حيث أنه كلما كانت احتمالية فيشر أكبر من 0.05 نقبل فرضية العدم H_0 اي لا يوجد تأثير بين المتغير المستقل و المتغير التابع. أما اذا كانت احتمالية فيشر اقل من 0.05 نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، اي هناك تأثير بين المتغيرين.

وجاءت نتائج اختبار السببية موضحة في الجدول التالي :

الجدول (02) : نتائج اختبار السببية

لا يتسبب	يتسبب	احتمال اختبار السببية	فرضية العدم
×		0,54	Log GD لا يتسبب في Log PIB
×		0,46	Log PIB لا يتسبب في Log GD
×		0,31	Log INVE لا يتسبب في Log PIB
×		0,63	Log PIB لا يتسبب في Log INVE
×		0,19	Log INVL لا يتسبب في Log PIB
×		0,24	Log PIB لا يتسبب في Log INVL
×		0,15	Log TCH لا يتسبب في Log PIB
×		0,54	Log PIB لا يتسبب في Log TCH
×		0,15	Log M2 لا يتسبب في Log PIB
×		0,58	Log PIB لا يتسبب في Log M2

×	0.054	Log DD لا يتسبب في Log PIB
×	0,42	Log DD لا يتسبب في Log PIB

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews

نلاحظ من الجدول الخاص بالسببية أنه لا توجد سببية في الاتجاهين ، كما نلاحظ أن جل متغيرات قياس النمو لا تتسبب في الجزائر لا تتسبب في النمو الاقتصادي ، كما ان النمو الاقتصادي لا يتسبب في هذه مؤشرات من الطبيعي في دراسة السببية أن النتائج الموجودة في الجدول توضح عدم وجود سببية في اتجاهين أي أن النمو لا يؤثر في الإنفاق الحكومي كما ان الإنفاق الحكومي لا يؤثر على النمو وهذا يؤيد النظريات الاقتصادية فليس بالضرورة أن تكن الزيادة في الإنفاق الحكومي في صالح النمو الاقتصادي خاصة اذا كان هذا الإنفاق في أوجه غير صحيحة وليس في محله ويعبر عن سوء تسيير للثروات الوطنية وعدم صبها في مشاريع ذات مردودية يمكنه أن يؤثر بطريقة عكسية على النمو الاقتصادي ولكن في النظرية الاقتصادية من خاللتحليله للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر واختبار الأطروحات النظرية المفسرة للعلاقة بين هذين المتغيرين والمتمثلة في قانون فاجنر والفرضية الكينزية. بناء على الأساليب القياسية الحديثة المستخدمة في البحث والمتمثلة أساسا في اختبارات الاستقرار ونظرية التكامل المشترك واختبار سببية جرانجر، فإن النتائج تكشف عن وجود دلائل لعلاقة توازنية في المدى الطويل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، فضلا عن ذلك، فإن التحليل يكشف عن وجود أثر للسببية في كلا الاتجاهين، وهو ما يدعم كلا من قانون فاجنر وفرضية كينز.

من خلال ما سبق، أظهر تحليل النماذج المستخدمة بأن الإنفاق الحكومي الموجه للاستهلاك النهائي لا يؤثر بشكل ملفت للانتباه على الناتج الوطني، كذلك ظهر لنا بأنه زائد عن اللازم وإنتاجيته سالبة وبالتالي فهو مثبط للنمو الاقتصادي وهذا راجع لعدم فعالية هذا النوع من الإنفاق في الوقت الحاضر وبالتالي التوسع فيه بدون مبرر على حساب أوجه الإنفاق الأخرى مضر بالناتج الوطني وبالتالي النمو الاقتصادي، إذن فالأجدر تحسين نوعي في مجالات إنفاق هذا النوع من الإنفاق - الإنفاق الاستهلاكي ذو الطبيعة النهائية - بدلا من الزيادة الكمية فيه لأن التأثير سيكون مزدوجا فمن جهة سيؤثر على التوزيع البديل له - في مجالات انفاقية أخرى غير استهلاكية - بالإضافة إلى تأثيره السالب الناتج عن زيادته على المستوى المطلوب .

كما بين اختبار علاقة السببية بين متغير سعر الصرف والنمو وأيضا عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين في الاتجاهين.

3-2-3 تقدير نموذج الانحدار:

بعد دراسة الاستقرارية و السببية و بافتراض أن العلاقة خطية بين المتغيرات سوف نقوم بتقدير المعادلة الانحدار من أجل تحديد طبيعة العلاقة التي تربط سياسة الصرف بالنمو الاقتصادي وباستعمال طريقة المربعات الصغرى MCO وبالأعتماد على نتائج الجدول أدناه (4-10) المعروض في الملحق كتابة يمكن معادلة الانحدار بالشكل الآتي:

الجدول (03) : نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: LOGPIB

Method: Least Squares

Date: 06/12/17 Time: 15:28

Sample (adjusted): 1990 2016

Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.663977	0.905093	5.153036	0.0001
LOGDD	-0.248605	0.251033	-0.990327	0.3351
LOGTCH	3.796348	190.5617	1.992189	0.0617
LOGINVE	0.008171	0.003956	2.065698	0.0536
LOGINVL	0.669319	0.036060	18.56139	0.0000
LOGM2	-379.7548	190.5476	-1.992965	0.0616
LOGGD	-0.734085	0.258300	-2.841988	0.0108
R-squared	0.986078	Meandependent var	7.831503	
Adjusted R-squared	0.981438	S.D. dependent var	0.492068	
S.E. of regression	0.067041	Akaike info criterion	-2.335538	
Sumsquaredresid	0.080900	Schwarz criterion	-1.994253	
		Hannan-Quinn		
Log likelihood	36.19423	criter.	-2.240880	
F-statistic	212.4929	Durbin-Watson stat	1.524790	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews

$\text{Log pib} = (4.66) - (0.24)\text{logDD} + (3.79)\text{log TCH} + (0.08)\text{logINVTE} + (0.66)\text{logINVTI} - (379.7)\text{logM2} - (0.7)\text{logGD}$
 $(0.0001)(0.33)(0.06)(0.05)(0.000)(0.06)(0.010)$
R²Adj=0.98
PF=0.000

نلاحظ من نتائج تقدير النموذج أن المتغيرات المستقلة تفسر 98% من الاقتصادي المعبر عنه في النموذج بالنتائج المحلي الاجمالي PIB لأن $R^2Adj=0.98$ أما النسبة المتبقية تفسرها متغيرات أخرى غير معروضة في هذا النموذج. إن احتمالية **F-Statistic** ($PF=0.000$) أصغر من 5% ما يعني أن النموذج معنوي ، أي أن بيانات الدراسة مناسبة للنموذج .

أما فيما يخص نتائج اختبار الفرضيات فكانت النتائج كما يلي :

1- الانفتاح التجاري لا يؤثر في النمو الاقتصادي لأن القيمة الاحتمالية لمتغير الانفتاح التجاري (0.33) أكبر من

5% وبالتالي لا نرفض الفرضية العدم التي تنص على أن الانفتاح التجاري لا يؤثر في النمو الاقتصادي .

2- لا يؤثر سعر الصرف في النمو الاقتصادي عند مستوى منوية 5% لكم هذا التأثير معنوي احصائيا عند مستوى معنوية 10% لأن القيمة الاحتمالية لمتغير سعر الصرف (0.06) أصغر من مستوى المعنوية 10% وبالتالي نرفض الفرضية العدم عند مستوى معنوية 10% وهذا ما يعني أن سعر الصرف يؤثر على النمو وهذا التأثير موجب لأن معامل سعر الصرف موجب (3.79)

3- الاستثمار الاجنبي لا يؤثر على النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5% لكن تأثير الاستثمار الاجنبي منوي احصائيا عند مستوى 10% لأن القيمة الاحتمالية لهذا المتغير تساوي 0.53 وهي قيمة أصغر من 10% وعليه نرفض فرضية العدم عند مستوى 10% أي أن الاستثمار الاجنبي يؤثر على النمو وهذا التأثير موجب لأن معامل المتغير وجب (0,008) .

4- الاستثمار المحلي له تأثير على موجب على النمو الاقتصادي وهذا التأثير معنوي احصائيا عند مستوى معنوية 5% وعليه نرفض الفرضية العدم

5- العرض النقدي لا يؤثر في النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5% لكن هذا التأثير يبقى معنوي احصائيا عند مستوى معنوية 10% لأن القيمة الاحتمالية (0.06) وهي أقل من 10% وعليه نرفض الفرضية العدم عند مستوى معنوية 10% كما أن هذا التأثير سلبى لأن معامل العرض النقدي سالب (- 379.75)

6- الانفاق الحكومي له تأثير سلبى على النمو الاقتصادي وهذا التأثير معنوي احصائيا عند مستوى معنوية 5% لأن القيمة الاحتمالية (0.01) أقل من 5% وعليه نرفض فرضية العدم .

3-3 نتائج البواقي :

3-3 1- التجانس التباين :

الجدول (4) : التجانس والتباين في النموذج

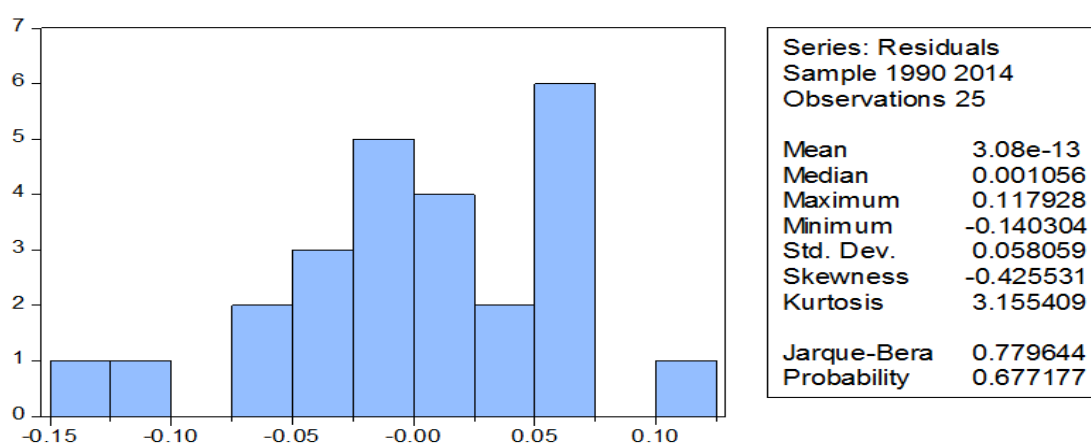
Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.166110	Prob. F(1,22)	0.6875
		Prob. Chi-	
Obs*R-squared	0.179853	Square(1)	0.6715

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

يوضح الجدول أن احتمالية فيشر أخذت القيمة 0.68 وهي أكبر من 0.5 أي أن التباين متجانس ومعنى ذلك سلامة النموذج من مشكل عدم تجانس التباين للبواقي .

2-3-4 التوزيع الطبيعي للبواقي :

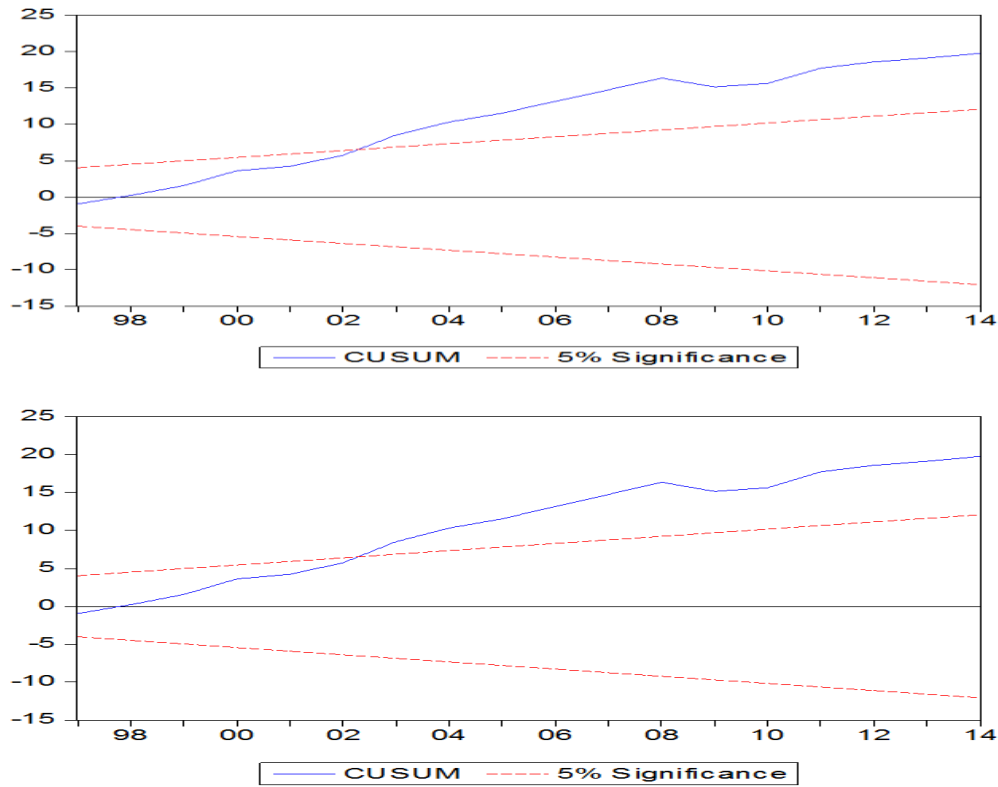


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

الشكل (02) : التوزيع الطبيعي للبواقي في النموذج

يوضح الشكل أن احتمالية Jarque_bera أخذت القيمة 0.67 وهي أكبر من 0.05، معناه أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

3-3-3 الاستقرار الهيكلي للنموذج :



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

الشكل (03) الاستقرار الهيكلي للنموذج

من خلال الشكلين نلاحظ ان الاحتمال يوجد داخل مجال الثقة 5% و بالتالي النموذج مستقر هيكليا و يمكن

التنبؤ به.

التفسير الاقتصادي للنتائج :

تشير نتائج تقدير النموذج أن زيادة درجة الانفتاح التجاري 1% يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بـ 0,24% والسبب راجع الى الانفتاح التجاري على العالم الخارجي من شأنه زيادة السلع المستوردة من الخارج وبالتالي هذا السبب يمكنه الناتج المحلي الاجمالي وهذه النتيجة منطقية فالجزائر تعتمد في اقتصادها بنسبة كبيرة على عنصر المحروقات حيث تبلغ صادرات النفط أكثر من 98% بينما الصادرات خارج الطبيعة والتي من شأنها اعطاء الانتعاش الى النمو الاقتصادي ويعطي قوة لقيمة العملة فإذا تنوع الاقتصاد هو السبيل الى زيادة النمو وتجنب الصدمات النفطية التي قد تأتي على الأخضر واليابس كما حدث بعد أزمة 1986 من إنخفاض أسعار النفط دون 15 دولار للبرميل بينما يحسب في الميزانية بـ 24 دولار وبالتالي تم تسجيل عجز في الموازنة بفجوة كبيرة مما انجر عنه ارتفاع في معدلات التضخم ارتفاع في معدلات النمو وبالتالي انعكس ذلك على الجانب الاجتماعي وجاءت أحداث 1988 وما تلاها من أزمات .

كما تشير أيضا نتائج التقدير أن زيادة معدل الصرف ب وحدو واحدة يؤدي الى زيادة في النمو الاقتصادي بـ 3.7% وهي نتيجة منطقية وذلك يمكن ارجاعه أن سعر الصرف يعتبر كآلية في يد السياسة النقدية فتعديل سعر صرف

العملة رفعا وتخفيضاً من السياسات التي تحفز النمو الاقتصادي سلباً ، وفي هذا السياق ظهرت العديد من النظريات التي حاولت اعطاء تفسير لتقلبات أسعار الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي ، وأظهرت هذه الدراسات تأثيرات متبادلة بين تقلبات أسعار الصرف وهذه المتغيرات ، حيث يعتبر النمو من أهم المتغيرات التي أخذت حيزاً كبيراً من اهتمام صانعي السياسات الاقتصادية لما له من أثر على تطور المجتمعات من خلال زيادة الانتاج الوطني ، كما تعد مشكلة ارتفاع معدلات التضخم أحد أبرز التحديات التي يواجهها صانعو السياسات النقدية ويعتبر ارتفاع الملموس والمستمر في المستوى العام للأسعار ، وقد فتح النمو والتضخم جدلاً واسعاً حول علاقتهما بتقلبات أسعار الصرف ، فالنمو الاقتصادي مثلاً يتطور حسب نظام الصرف المتبع سواء كان النظام ثابتاً أو وسيطاً أو مداراً أما التضخم فيؤثر على قيمة العملة من خلال المعروض النقدي من العملة المحلية الذي يحدث ارتفاع في المستوى العام للأسعار، كما لا تغفل الدور الهام لاستقرار أسعار الصرف في جذب رؤوس الاموال الدولية داخل البلد وساهمتها في زيادة عرض النقد الاجنبي.

كما تشير نتائج التقدير أنه بزيادة وحدة واحدة في الاستثمار الاجنبي المباشر تزيد معدلات النمو بـ 0.008% وهي نتيجة منطقية من حيث الاشارة الموجبة التي يخلفها الاستثمار الاجنبي على النمو ولكنها تبقى في الجزائر نسبة ضئيلة وغير مشجعة ولا محفزة على النمو فمن الضروري أن تكون معدلات المساهمة في حجم النمو الاقتصادي فهناك تأثيران متضادان لأنظمة الصرف على النمو الاقتصادي ، فالعمل بسياسة تثبيت أسعار الصرف يحفز النمو عبر تحفيز تدفق الاستثمارات الاجنبية الى داخل البلد نتيجة الاستقرار والامن وهو ما يعرف بتكلفة المرور ، أما التأثير الثاني هو أن العمل بأنظمة الصرف المرنة تقوم هي أيضاً بتحفيز النمو عبر اعادة تخصيص الموارد نحو استخداماتها البديلة وهذا ما يزيد من الناتج الحدي لهذه الموارد وهذا بدوره يساهم في خلق النمو .

أما العمل بنظم الربط الوسيطة التي تعتبر مزجاً بين النظامين السابقين الثابت والمرن فإن وطأة التأثيرين السابقين ستخفّض إذ تستمد من كل نظام جزء من كل تأثير فبالتالي يكون لسعر الصرف نوع من المرونة تسمح بإعادة تخصيص الموارد بشكل يرفع من الناتج الحدي لها و في نفس الوقت هناك نوع من الاستقرار النسبي يسمح للاستثمارات الاجنبية بالتدفق الى داخل الدولة ومنحها المناخ الملائم للعمل وبالتالي تحقي معدلات نمو أفضل

- كما تشير نتائج التقدير أنه بزيادة الاستثمار المحلي بوحدة واحدة يزيد النمو الاقتصادي بـ 0.66% أي أن الاستثمار المحلي يحفز النمو في هذه الحالة وله دور أكبر من الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في الواقع الجزائري إذ يفوقه بأكثر من 80 مرة مقارنة بالاستثمار المحلي لأنه بلغ وفقاً للتقدير الخاص بهذا النموذج في تأثيره على النمو

- كما أعطت تقديرات النموذج أيضاً أن الزيادة في مقدار الكتلة النقدية بوحدة واحدة تؤدي بالنمو الى الانخفاض بـ 3,79% وهذه نتيجة أيضاً منطقية تدعمها النظريات الاقتصادية فزيادة السيولة النقدية من شأنه تعريض الاقتصاد إلى فجوة تضخمية تؤثر سلباً على مسار النمو الاقتصادي فمن أدوات السياسة النقدية تحفيز على زيادة العرض من الكتلة

النقدية أو التقليل منه عن طريق زيادة الاحتياطي القانوني واقناع البنك المركزي للبنوك التجارية بضرورة التخفيض والاقبال من الاقراض الائتماني لعلاج الفجوة الانكماشية أو العكس لعلاج الفجوة التضخمية .

- وكخلاصة لهذه النتائج الخاصة بالنموذج والمتعلقة بالتفسير الاقتصادي لهذا النموذج يمكن القول أن موضوع أنظمة الصرف والنمو موضوع لا يزال يثير الكثير من الجدل ولا يزال الموضوع خصبا لمزيد من البحوث المعمقة لمعرفة كنه هذه العلاقة وسبل تأثيرها على النمو الاقتصادي فالدراسات السابقة تكاد تكون متناقضة في نتائجها وكما يمكننا عرض هذه النتائج ومقارنتها مع بعضها البعض ومع النتائج التي توصلنا اليها من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية فقد جاءت دراسة كل من Baxter و Stockman العينة 49 بلد الفترة المدروسة (1946-1986) الدراسة سلوك بعض المتغيرات الاقتصادية الأساسية (الإنتاج، معدلات الصرف الحقيقية، التبادلات الخارجية). لم يجدوا علاقة بين تلك المتغيرات و نظام سعر الصرف المطبق .

خاتمة :

باختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي أنظمة سعر الصرف فلا يزال لجدل قائما عن ما إذا كان لنظام الصرف أثر سببي على النمو الاقتصادي وعما إذا كان هذا الأثر مباشرا او غير مباشر وهل يمكن قياس هذا الير عن طريق أساليب القياس الاقتصادي ، وفيما يخص بيانات الدراسة الاقتصادية فمشاكلها لا تعد ولا تحصى فلقد أوضحت الدراسة النظرية أن هناك كم معتبر من الدراسات التي لامست الموضوع المتعلق بأسعار الصرف و النمو الاقتصادي ، والمتعلقة أيضا بأنظمة اسعار الصرف والنمو الاقتصادي وكان مجال الدراسات السابقة يعتمد على الدراسات الوصفية التحليلية للإلمام بالجانب النظري من الدراسة وجانب القياس الاقتصادي

- ضرورة الاتجاه الى اتخاذ نظام سعر الصرف المعموم طالما أن أسعار الصرف الثابتة والوسيطية في الدول الناشئة والمتحولة الى اقتصاد السوق غالبا ما تكون سياسة غير ملائمة وغير ذي فعالية اتجاه النمو في المراحل الاولى من تحرير أسعار الصرف .

- الاتجاه نحو التعويم مع الاحتفاظ بنسبة ضئيلة من سلطة الضبط في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة اصلاحات اقتصادية وهذا بغرض امتصاص النتائج السلبية التي يمكن أن تنجر عن هذه الاصلاحات والتقلبات لأعطاء حافز على زيادة النمو.

توصلت الدراسة القياسية إلى النتائج التالية:

- 1- لا يؤثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي .
- 2- سياسة سعر الصرف المنتهجة في الجزائر خلال فترة الدراسة 1990 -2016 كان لها أثر ايجابي على النمو الاقتصادي بحيث عندما يرتفع معدل سعر الصرف الرسمي يؤدي ذلك الى تعزيز النمو الاقتصادي .
- 3- الاستثمار الاجنبي له تأثير موجب على النمو الاقتصادي وهذا يعني أنه كلما زاد حجم الاستثمار يؤدي ذلك الى تعزيز النمو في الجزائر

4- لاستثمار المحلي يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي وهذا يعني أن زيادة الاستثمار المحلي تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي .

قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية :

- باريك مراد .(2014). التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان.
- بربري محمد الأمين .(2011). الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العوالة، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر.
- جبار محفوظ .(2014). أثر تقلبات أسعار الصرف على الأسواق المالية : دراسة إحصائية لبعض الأسواق المتقدمة والنامية، الملتقى الدولي حول نمذجة سعر الصرف، جامعة معسكر، الجزائر.
- حيدر عباس حسين وآخرون .(2005). بنك السودان المركزي، إدارة العامة للبحوث والإحصاء.
- سليمان شيباني .(2009). سعر الصرف ومحدداته، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.
- العباس بلقاسم .(2003). سياسات أسعار الصرف: سلسلة دورية تهتم بقضايا التنمية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، العدد 23.
- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي .(2011). سعر الصرف وإدارته في ظل الازمات الاقتصادية نظرية ونطبقات، ط 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان الأردن.
- عبد القادر محمد عطيه .(2001). الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق،الدار الجامعية للطباعة والنشر.
- على بن قدور .(2013). سعر الصرف الحقيقي التوازي دراسة قياسية 1970 / 2010، رسالة دكتوراه جامعة تلمسان.
- غازي عبد الرزاق النقاش .(2001). التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الثانية.
- احمد محمد احمد مندور - مبادئ الاقتصاد الجزئي الناشر قسم الاقتصاد -كلية التجارة جامعة الاسكندرية 2007/2006

المراجع باللغات الأجنبية :

- Agnes Bénassy-Quéré .(1993). Comment se fixent les taux de changes : un bilan, *economie et prevision*, N°107, p37-58.
- Andrew Harrison et autres .(2004). Business international et mondialisation, 1ere edition, edition de boeck universite, Bruxelles, Belgique, 2004